



محضر

إجتماع اللجنة الإدارية

ع 20 دد

*** **

يوم الجمعة 17 نوفمبر 2023

أشرف السيد سليمان القلي، الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس، على إجتماع اللجنة المكلفة بالنظر والبت في المسائل الإدارية والمالية والعقارية وغيرها من المسائل الأخرى التي يستوجب النظر فيها العرض على أنظار جلسة عمل إدارية، وذلك يوم الجمعة 17 نوفمبر 2023 على الساعة التاسعة صباحا بقصر البلدية بالقصبة، وبحضور السيدات والسادة الأعضاء القارين للجنة :

- مجدي الهنتاتي : المدير العام للنظافة وحفظ الصحة وحماية المحيط ،
- عادل بالطيب : المدير العام للطرق والمناطق الخضراء والمنتزهات،
- نرجس الزياحي : المدير العام للتهيئة العمرانية والبناء والتّهديب بالنيابة،
- سامي بن الهوشات : مدير الشؤون القانونية والتّراعات والأرشيف .
وتغيّبت بعذر السيدة سعاد ساسي، مديرة العلاقات الخارجية والتّعاون الدولي، مكلفة بتسيير شؤون الديوان .

وتغيّب بدون عذر السيد سهيل الساسي، المدير العام للمصالح المشتركة .
كما حضر الجلسة كل من السيد رئيس الفرقة الجهوية للشرطة البلدية بتونس والسيد رئيس مركز الشرطة البلدية بسيدي البشير والسيدة القابض البلدي المكتب الأول والسيدة أمينة مصاريف بلدية تونس .

والإطارات البلدية المعنية، وفق ورقة الحضور المصاحبة لهذا .

وُخِّصَت هذه الجلسة لتدارس المسائل التالية :

- 1/- مُقترح تخصيص السّوق البلدي الكائن بنهج الجزيرة والفضاء البلدي بسيدي البشير كفضاءين لإستيعاب التّجّار الفوضويين بوسط المدينة .
- 2/- طلب "الجمعيّة التونسيّة للتّشجيع على إستعمال الدّرّاجات الهوائيّة" المتعلّق بمواصلة أنشطة تعليم سياقة هذه الدّرّاجات بالحديقة اليابانيّة، مرفق بمشروع إتفاقيّة شراكة مع بلدية تونس .
- 3/- تركيز بوّابة ثابتة (آلة سكانار) لفحص المركّبات بمدخل مقرّ وزارة الدّاخلية .
- 4/- تحويل إعمادات في إطار مشروع تعديل ميزانية البلدية لسنة 2023 .
- 5/- مُقترح تسمية ساحة باسم "فلسطين" تضامنا مع الشّعب الفلسطيني الشّقيق .

الموضوع عدد 01 : التّداول والبتّ في مُقترح تخصيص السّوق البلدي الكائن بنهج الجزيرة والفضاء البلدي بسيدي البشير كفضاءين لإستيعاب التّجّار الفوضويين بوسط المدينة :

أحال السيّد سليمان القلي، الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس، الكلمة إلى السيّد سامي الوصيّف، كاهية مدير الأسواق البلديّة والشّؤون الإقتصاديّة، لتقديم النّقطة الأولى من جدول أعمال الجلسة، والمتعلّقة بالتّداول في مقترح تخصيص السّوق البلدي الكائن بنهج الجزيرة والفضاء البلدي بسيدي البشير كفضاءين لإستيعاب التّجّار الفوضويين بوسط المدينة .

تولّى السيّد سامي الوصيّف، كاهية مدير الأسواق البلديّة والشّؤون الإقتصاديّة، تلاوة مذكرة في الغرض، هذا نصّها :

وبعد، في إطار مواصلة مجهودات بلدية تونس للتّصدي ومقاومة ظاهرة الإنتصاب الفوضوي بالمحاور الرّئيسيّة للعاصمة وإيجاد حلول بديلة للتّجّار الفوضويين للعمل في إطار منظمّ ومقتنّ وداخل فضاءات مراقبة، وبعد أن تقرّر إنشاء فضاء بديل بمنطقة المنصف باي والذي تولّت البلدية تهيئته وأصبح يحتوي على 538 نقطة بيع،

وحيث أنّ إنشاء هذه الفضاءات يدخل في إطار السّياسة العامّة للدولة، تقرّر تخصيص فضاءين جديدين لإيواء التّجّار الفوضويين وهما السّوق البلدي الكائن بنهج الجزيرة بطاقة إستيعاب حوالي 90 نقطة بيع وفضاء سيدي البير بطاقة إستيعاب حوالي 140 نقطة بيع، بما أنّ الفضاء

البديل بالمنصف باي لا يمكنه إستيعاب كل التجّار الفوضويين الذين كانوا منتصبين بالمحاور الرئيسيّة للعاصمة، وحيث أنّ فضاء سيدي البشير يتمّ إستغلاله حالياً من قبل الوكالة البلديّة للتصرّف، وأنّ السوق البلدي الكائن بنهج الجزيرة سيتمّ إستغلاله مستقبلا من قبل الوكالة البلديّة للتصرّف تبعا لقرار مجلس إدارتها كمأوى للسيّارات .

المرجو من أعضاء اللّجنة الإداريّة التّداول والبتّ في تخصيص السّوق البلدي الكائن بنهج الجزيرة والفضاء البلدي بسيدي البشير كفضاءين لإستيعاب التجّار الفوضويين بوسط المدينة حتّى تتمكّن الإدارة من مواصلة الإجراءات والتنسيق مع المصالح المركزيّة والجهويّة والإدارات البلديّة المعنيّة في هذا المجال .

إثر ذلك، وقبل أن يحيل السيّد الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس، الكلمة للحضور للنقاش وإبداء الرّأي، وإقتراح فضاءات بديلة أخرى يمكن إستغلالها كنقاط بيع، ذكّر بأنّ وزارة الداخليّة والولاية وبلديّة تونس وجميع الأطراف المتداخلة في تفاوض مستمرّ وتنسيق متواصل بحثا عن وجود حلول ملائمة للحدّ من معضلة هذه الظاهرة التي أضرتّ بالإقتصاد الوطني وبالمظهر الجمالي لوسط المدينة وللعاصمة ككل، مؤكّدا على إستحسان متساكني المدينة والتجّار والمواطنين بصفة عامة الإجراءات الجديّة التي اتّخذت مؤخّرا في هذا الشّأن .

ثمّ أذن للحضور بتقديم تدخّلاتهم وإقتراحاتهم فكانت كالآتي :

* السيّد سامي الوصيّف، كاهية مدير الأسواق البلديّة :

- ذكّر بجميع حيثيّات وتفصيل هذا الموضوع والمضمّنة بنصّ المذكرة المشار إليها آنفا، مشيرا إلى أنّ هذا المقترح يدخل في إطار السّياسة العامّة للدولة، حيث أنّ مصالح وزارة الداخليّة إرتأت ضرورة إيجاد حلول بديلة للمنتصبين الفوضويين نظرا لتضخّم عددهم، ومن بين هذه الحلول إحداث فضاءات أخرى، حيث إقترحت تخصيص السّوق البلدي الكائن بنهج الجزيرة والفضاء البلدي بسيدي البشير كفضاءين لإستيعاب التجّار الفوضويين بوسط المدينة، بطاقة إستيعاب قدرت بـ 230 نقطة بيع .

كما أشار إلى كثافة المطالب الواردة على الدوائر البلدية وخاصة منها الدائرة البلدية بباب البحر التي يزيد عددها عن 3300 مطلب وحيث تفوق طاقة إستيعاب النقاط الجمليّة للبيع بالفضاء البديل الذي أحدثته وهيئاته بلدية تونس مؤخرًا بمنطقة المنصف باي الذي يحتوي على 538 نقطة بيع فقط .

*** السيد نصر الخليفي، مدير المرور والوقوف :**

- ذكّر بأنّ مجال الوقوف والتوقف بمنطقة باب الجزيرة يشهد إكتظاظا كبيرا ممّا دفع برئاسة الحكومة خلال سنة 2015 إلى التفكير في إحداث مأوى ذات طوابق بالمنطقة .

*** السيد منصف رياض الأندلسي، مدير التخطيط الحضري، مكلف بصيانة المباني البلدية :**

- أشار إلى أنّ هذين الفضاءين لا يمكن أن يستوعبا عددا كبيرا من هؤلاء المنتصبين إلا في حالة التفكير في إحداث نقاط بيع أقل مساحة من تلك المعتمدة بسوق المنصف باي، والهدف الرئيسي يبقى البحث عن إيجاد الحلول المناسبة لتوفير فضاءات أخرى بديلة .

*** السيد سامي بن الهوشات، مدير الشؤون القانونية والنزاعات والأرشفيف :**

- أكد على أنّ المعادلة تبقى صعبة بين توفير فضاءات بديلة لإحتواء هؤلاء المنتصبين وتوفير أماكن للوقوف، لذلك من الضروري دراسة هذا الموضوع من كلّ الجوانب وإتخاذ قرارات وإجراءات ضبطيّة موازية كتحجير الوقوف مثلا بالمنطقة الفاصلة بين سيدي البشير وباب الجزيرة تقليصا للإختناق المروري وتقاديا لايّ إشكالات قد تقع مسقبلا .

واقترح النظر في إمكانية التفكير في الفضاء المستغل سابقا من قبل الشركة التونسية للنشر (STD) والرّاجع بالملكيّة للدولة (ملك خاص) كفضاء لإستيعاب البعض من هؤلاء المنتصبين.

*** السيدة زهرة العبشي، متصرفة الدائرة البلدية بسيدي البشير :**

- أبدت موافقتها على تخصيص السوق البلدي الكائن بنهج الجزيرة والفضاء البلدي بسيدي البشير كفضاءين لإستيعاب التجار الفوضويين بوسط المدينة رغم أنّ هذا المقترح يبقى حلا من بعض الحلول، واقترحت إمكانية إستغلال الفضاء البلدي الكائن بنهج سيدي عبد الجليل بمنطقة سيدي البشير، الذي كان على ذمة مصلحة الشراءات بالبلدية (مخصّص للإكساء) إلا أنّه تمّ الإعتداء عليه وحرقه سنة 2019، كفضاء لإستيعاب البعض من هؤلاء المنتصبين أو مأوى بعد إعادة تهيئته وصيانتته .

*** السيد جلال البغدادي، رئيس الفرقة الجهوية للشرطة البلدية :**

- ذكّر بأنّ المجلس السابق المنحل لم ينجح في إيجاد الحلول الكفيلة للتصدي لظاهرة الإنتصاب الفوضوي بوسط المدينة وذلك لعدد الأسباب خاصّة منها الأمنية، ممثنا بذلك الجهود التي بذلتها وزارة الداخليّة والولاية وبلديّة تونس وجميع الأطراف المتداخلة للحدّ من هذه الظاهرة .
والمطلوب هو ضرورة مواصلة العمل على إنجاح هذه العمليّة وإعطائها الأولويّة المطلقة تنفيذا لتعليمات وزارة الداخليّة التي وعدت المنتصبين بإيجاد الحلول اللاّزمة، معتبرة أنّ توفير الفضاءات البديلة يبقى من مشمولات البلديّة .

ومن هنا وحسب رأيه، يأتي التّساؤل عن إمكانيّة توفير هذه الفضاءات البديلة من قبل البلديّة وتحقيق المعادلة والتّوازن بين إيجاد الحلول الممكنة للتصدي لمشكل الإنتصاب الفوضوي من جهة، وتوفير المأوى لحلّ مشكل الإختناق المروري من جهة أخرى .

*** السيد وليد بن صالح، رئيس مركز الشرطة البلدية بسيدي البشير :**

- إقترح إمكانيّة إستغلال فضاء كائن بجانب مقبرة الجلاز لإحتواء عدد من المنتصبين أو كمأوى للسيّارات بعد أن تتمّ تهيئته .

وردّا على هذا المقترح، أفاد السيد الأسعد الزّار المدير العام للوكالة البلدية للتصريف بأنّ الفضاء يقع في منحدر وبالتالي يصبح نقطة تتجمّع فيها المياه خلال فصل الشتاء فيصبح فضاء غير مؤهّل لإستغلاله كمأوى أو تركيز نقاط بيع به للمنتصبين .

*** السيد الأسعد الزّار، المدير العام للوكالة البلدية للتصريف :**

- أشار إلى أنّ منطقة باب الجزيرة من أكثر المناطق إكتظاظا وإختناقا لحركة المرور، ومأوى سيدي البشير يوفر طاقة إستيعاب مهمّة لأماكن الوقوف والإستغناء عنه لفائدة توفير نقاط بيع للمنتصبين سيؤدّي إلى التقليل من نسبة أرباح الوكالة .
والمطلوب هو البحث عن الحلول الملائمة لإيجاد التّوازن بين توفير أماكن للوقوف ونقاط بيع للإنتصاب .

وفي هذا السّياق، إقترح إمكانيّة تعويض مأوى سيدي البشير بالمأوى العشوائي الموجود بشارع الجمهوريّة (فضاء من المنتج إلى المستهلك) قصد تخصيصه كمأوى لفائدة الوكالة البلدية للتصريف بعد أن تتمّ صيانته وتهيئته .

* السيد سليمان القلي، الكاتب العام للبلدية والمكلف بتسييرها :

- إستحسن إقتراح السيد المدير العام للوكالة البلدية للتصرف الأنف الذكر، والمتمثل في إمكانية تعويض مأوى سيدي البشير بإستغلال المأوى العشوائي الكائن بشارع الجمهورية قصد تخصيصه كمأوى لفائدة الوكالة البلدية للتصرف، وأوصى إدارة صيانة المباني البلدية بإتخاذ الإجراءات اللازمة كإجراء معاينة ميدانية لهذا الفضاء وبحث عقاري وبرمجة تهيئته وصيانته، كما ساند أعضاء اللجنة وكافة الحضور هذا المقترح .

كما أكد السيد الكاتب العام للبلدية على ضرورة مواصلة حملة المنع والرّدع للتصدي لظاهرة الإنتصاب الفوضوي في كنف إحترام القوانين والإجراءات والتدابير الجاري بها العمل .

قرار اللجنة

بعد التداول والنقاش، قرّر أعضاء اللجنة الموافقة بالإجماع على ما يلي :

- 1/- تخصيص السّوق البلدي الكائن بنهج الجزيرة والفضاء البلدي بسيدي البشير كفضاءين لإستيعاب التجّار الفوضويين بوسط المدينة .
- 2/- تهيئة المأوى العشوائي الكائن بشارع الجمهورية (فضاء : من المنتج إلى المستهلك) قصد تخصيصه كمأوى للسيّارات لفائدة الوكالة البلدية للتصرف، بعد إتخاذ الإجراءات اللازمة في الغرض .

الموضوع عدد 02 : التداول والبتّ في مُقترح مشروع إتفاقية شراكة بين بلدية تونس و"الجمعية التونسية للتشجيع على إستعمال وتعليم سياقة الدراجات الهوائية" بالحديقة المتوسطة :

أحال السيد الكاتب العام للبلدية، الكلمة إلى السيد شاكر بديوش، مهندس معماري عام ومدير المناطق الخضراء والمنتزهات بالنيابة، لتقديم النقطة الثانية من جدول أعمال الجلسة، والمتعلّقة بالتداول في مطلب "الجمعية التونسية للتشجيع على إستعمال وتعليم الدراجات الهوائية" بالحديقة اليابانية الرّغبة بمقتضاه مواصلة هذه الأنشطة، مرفق بمشروع إتفاقية شراكة بين بلدية تونس والجمعية في الغرض .

تولّى السيد شاكر بزيوش، تلاوة ملحوظة تفسيرية في الغرض، هذا نصّها :

وبعد، في إطار الشراكة بين بلدية تونس والمنظمات والجمعيات التي تعمل في مجال تنشيط الحياة الإجتماعية والثقافية والرياضية، تقدّمت الجمعية التونسية للتشجيع على إستعمال الدراجات الهوائية بطلب مواصلة أنشطة تعليم سياقة هذه الدراجات بالحديقة اليابانية عن طريق مشروع إتفاقية مقترحة في الغرض من قبل الجمعية والتي تنصّ خاصّة على :

* ذكر أهداف هذه الإتفاقية والمتمثلة في :

- تنظيم تظاهرات ومشاريع ثقافية للتشجيع على إستعمال الدراجة الهوائية .
- العمل على خلق وتطوير البنية التحتية الخاصة بالدراجات (مسارات الدراجات وأماكن وقوفها والعلامات المرورية) .
- العمل على تطوير إستراتيجية تجعل من مدينة تونس وجهة سياحية صديقة للبيئة والتنقل المستدام .

* ذكر إلتزامات الجمعية والبلدية مع إقتراح تعميم هذا النشاط بمنتهزات أخرى .

* مدّة هذه الإتفاقية : 03 سنوات قابلة للتجديد .

هذا، وقد أبدت إدارة المنتزهات والمناطق الخضراء رأيها بالموافقة من حيث المبدأ على هذا الموضوع بإعتبار نوعيّة النشاط مقترحة مجانية النشاط ومؤكدة على عدم إلتزام البلدية بتوفير فضاءات لتخزين الدراجات وإبقاء المجال مفتوحا للتعامل مع جمعيات أخرى في هذا المجال دون الإقتصار على هذه الجمعية خلافا لما ورد بمشروع الإتفاقية المعروضة .

علما وأنّ هذه الجمعية تتقاضى معلوم تعليم جزافي للمنخرط يقدر بـ 30 د لـ 08 حصص أي لمدة شهرين وهي تتكفل فيها بتوفير الدراجات وصيانتها وخوذة السلامة .

فالمعروض على أنظار لجنّتك الموقرة التّداول في هذا الموضوع وإبداء الرّأي فيه .

إثر الإنهاء من التّقديم، أشار السيّد شاكر بزيوش، مدير المناطق الخضراء والمنتزهات بالنيابة، إلى أنّ هذا النوع من الإتفاقيات يمكن من تنشيط المنتزهات والمناطق الخضراء بالإضافة إلى أبعادها الصحية والثقافية والرياضية إلا أنه من الضروري مراجعة بعض البنود التي تضمنها مشروع الإتفاقية بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الشراكة .

وقبل أن يُحيل السيد سليمان القلي، الكاتب العام المكلف بتسيير البلدية، الكلمة إلى الحضور للتداول حول طلب الجمعية المتمثل في مواصلة أنشطة تعليم سياقة الدراجات الهوائية بالحديقة، أكد على أن بلدية تونس منفتحة على التعامل مع مختلف هياكل المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات في مختلف المجالات الإجتماعية والثقافية والرياضية وغيرها...، مُوصيا بضرورة التأكد من تقديم الوثائق الرسمية والقانونية المطلوبة والجاري بها العمل بالنسبة للجمعيات وخاصة قانونها الأساسي وتركيبه الهيئة والتقرير المالي والأدبي وما يفيد النشر بالرائد الرسمي .

كما أوصى بضرورة توجيه مشاريع الإتفاقيات إلى إدارة الشؤون القانونية والنزاعات والأرشيف لدراستها من الجانب القانوني وإبداء الرأي قبل عرضها على أنظار اللجنة الإدارية للتداول والبت في شأنها .

ثم أحال الكلمة إلى أعضاء اللجنة الإدارية الذين تمحورت تدخلاتهم حول ضرورة مراجعة وتعديل ما تضمنه مشروع الإتفاقية المعروضة في الغرض، وتتمثل أهم التوصيات فيما يلي :

- ✓ تصحيح المكان : "الحديقة المتوسطة" عوضا عن "الحديقة اليابانية" .
- ✓ التعريف بالجمعية بالتخصيص على صفتها وتركيبتها ونظامها الأساسي مع تقديم التقرير الأدبي والمالي وما يفيد النشر بالرائد الرسمي .
- ✓ إدراج فصل يحدد بدقة أنشطة الجمعية المزمع القيام بها بالحديقة .
- ✓ إدراج فصل ينص على تحديد الأهداف لكل من البلدية والجمعية .
- ✓ إدراج فصل ينص على التأمين .
- ✓ إدراج فصل ينص على ذكر الإلتزامات المحمولة على كل طرف كدهن وتنظيف المسلك على مستوى جوانبه من قبل الجمعية مثلا ضمن الإلتزامات المحمولة عليها .
- ✓ تعديل الفصل المتعلق بمدة الإتفاقية (سنة واحدة قابلة للتجديد عوضا عن 03 سنوات قابلة للتجديد) .

كما أشار أعضاء اللجنة إلى النقاط التالية :

- ضرورة التقييم للأنشطة السابقة التي قامت بها الجمعية قبل المواصلة من جديد .
- مطالبة الجمعية بتقديم تقرير مفصل يبين البرامج ويضبط رزنامة ومواعيد تنظيم الأنشطة .
- التأكيد على عدم تمكين الجمعية من توفير فضاء لحفظ الدراجات لما فيه من تداخل في المسؤوليات .
- المطالبة بمجانبة تعاطي الأنشطة التي تقدمها الجمعية تشجيعا على ممارستها والتعريف بها أكثر .

قرار اللجنة

بعد التّداول والنّقاش، قرّر أعضاء اللّجنة بالإجماع الموافقة المبدئية على إبرام إتفاقيّة شراكة بين بلدية تونس و"الجمعيّة التونسيّة للتّشجيع على إستعمال وتعليم سياقة الدّراجات الهوائيّة" بالحديقة المتوسطة إلى حين مراجعتها وتعديلها طبقا للتّوصيات التي تمّ إبداءها وعرضها من جديد على أنظار اللّجنة للبتّ في شأنها .

الموضوع عدد 03 : التّداول والبتّ في تركيز بوّابة ثابتة (آلة سكانار) لفحص المركّبات بمدخل مقرّ وزارة الدّاخليّة :

أحال السيّد سليمان القلي، الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس، الكلمة إلى السيّد نصر الخليفي، مدير المرور والوقوف، لتقديم النّقطة الثّالثة من جدول أعمال الجلسة، والمتعلّقة بتركيز بوّابة ثابتة (آلة سكانار) لفحص المركّبات بمدخل مقرّ وزارة الدّاخليّة، مرفقة بنسخ من دعوات لحضور جلسات عمل بالوزارة ومعاينات ميدانيّة مؤرّخة في 08 و14 نوفمبر 2023، ومثال هندسي للمأوى البلدي المستغل من طرفها .

تولّى السيّد نصر الخليفي، مدير المرور والوقوف، تلاوة مذكرة في الغرض، هذا نصّها :

وبعد، تبعا للمكاتيب الصّادرة عن وزارة الدّاخليّة بتاريخ 08 و14 نوفمبر 2023 المتعلّقة بدعوة بلدية تونس للحضور بمقرّ وزارة الدّاخليّة لإجراء المعاينات الميدانيّة اللّازمة لموقع تركيز بوّابة ثابتة (آلة سكانار) قصد التأكّد من خلوّ مكان التّركيز من جميع الموانع والعراقيل، كما أنّ وزارة الدّاخليّة تقدّمت منذ حوالي سنتين بمطلب كتابي لتركيز بوّابة ثابتة (آلة سكانار) لفحص المركّبات بمدخل مقرّها على مستوى نهج راضية الحدّاد ولم يتمّ إستدعاء المصالح البلديّة لإجراء المعاينات الميدانيّة إلاّ أخيرا بتاريخ 09 نوفمبر 2023 في مرحلة أولى، وبتاريخ 15 نوفمبر 2023 في مرحلة ثانية .

وقد تقرّر خلال المعاينة الأولى تغيير مكان تركيز البوّابة من نهج راضية الحدّاد إلى المأوى المحاذي للنّهج نظرا لأنّ عرض النّهج لا يفي بالحاجة إلى تركيز هذه البوّابة لضيقه حيث أنّه تمرّ منه السيّارات في إتجاه (دخول وخروج) المأوى البلدي ذو طوابق .

وقد أكّدت مصالح وزارة الدّاخلية على ضرورة تركيز هذه البوّابة بالمأوى (الذي هو على ملك بلدية تونس حسب ما أفادنا به كاهية مدير رسم الخرائط والمسح العقاري بالبلدية) حسب المثال المصاحب والمشار إليه باللون الأصفر .

وقد تمّت مطالبة ممثلي الوزارة بتقديم مطلب في الغرض بخصوص تركيز هذه البوّابة بالمأوى، علما وأنّ هذه البوّابة تتمثّل في تركيز "سكانار" لفحص السيّارات مغطّى بهيكل خفيف (Panneau Sandwich) مشدود بنظام تثبيت (tiges et boulons) مغروسة في خرسانة مثبتة تحت الأرض وهو قابل للإزالة في صورة إسترجاع البلدية لملكها.

والمرجو من أعضاء اللّجنة الإداريّة التّداول والبتّ في هذا الموضوع .

إثر ذلك، أحال السيّد الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس، الكلمة للحضور للنقاش وإبداء الرّأي، فكانت تدخّلاتهم كالتّالي :

*** السيّد نصر الخليفي، مدير المرور والوقوف :** أشار إلى ما يلي :

- ذكر بجميع حيثيات وتفاصيل هذا الموضوع والمضمّنة بنصّ المذكرة المشار إليها آنفا .
- أكّد على أنّ المأوى يرجع بالنّظر إلى ملكيّة بلدية تونس ووزارة الدّاخلية تستغلّه مجّانا لمدة تفوق 40 سنة .

- المصالح البلدية المعنية لم تتلقّى لحدّ هذا التّاريخ مطلبا كتابيا من قبل وزارة الدّاخلية يتضمّن طلب تركيز هذه البوّابة لفحص المركّبات بمدخل مقرّها .

*** السيّد سامي بن الهوشات، مدير الشّؤون القانونيّة والنّزاعات والأرشيف :**

- أشار إلى إمكانيّة الموافقة المبدئية على تركيز هذه البوّابة نظرا لأهميّة هذا الموضوع من النّاحية الأمنيّة، مؤكّدا على إمكانيّة إستغلال المأوى من قبل بلدية تونس بما أنّه على ملكها .

*** السيّد سليمان القلي، الكاتب العام للبلدية والمكلف بتسييرها :** دعا إلى ضرورة أن تتولّى مصالح وزارة الدّاخلية إيداع ملفّ لدى البلدية يتضمّن موضوع الطلب، ثمّ يتمّ دراسته لاحقا وإسناد ترخيص في الغرض .

كما كلف الإدارة الفرعيّة لرسم الخرائط والمسح العقاري بالبلدية للتّثبت من الوضعيّة العقاريّة للمأوى .

قرار اللجنة

بعد التداول والنقاش، قرّر أعضاء اللجنة بالإجماع الموافقة المبدئية على تركيز بؤابة ثابتة (آلة سكانار) لفحص المركبات بمدخل مقر وزارة الداخلية .

الموضوع عدد 04 : التداول حول تحويل إعمادات في إطار مشروع تعديل ميزانية البلدية لسنة 2023 :

أحال السيّد الكاتب العام للبلدية الكلمة إلى السيّد منجي لهذب، مدير الشؤون المالية، لتقديم مشروع تعديل ميزانية البلدية لسنة 2023 تبعا لعمليات تحويل إعمادات بين فقرات نفس الفصول من نفقات العنوان الأول .

حيث أفاد بأنّه تم اللجوء إلى عملية التحويل إستجابة لطلبات بعض المصالح البلدية في إطار إستهلاك الإعمادات المخصّصة لهم حيث إقتضت الضرورة القيام بعمليات تحويل داخلي يبلغ مجموعها ما قدره خمسمائة وستة وثمانون دينار (586.000,000د) وذلك بالزيادة والنقصان حسب بيانات الجدول الموالي :

بحساب الدينار

الإعتماد النهائي لسنة 2023	مبلغ التحويل		المرسم حاليا بميزانية 2023	بيان النفقات	ف ف	فقرة	فصل
	النقصان	الزيادة					
				العنوان الأول: نفقات العنوان الأول			
				الجزء الأول: نفقات التصرف			
				القسم الأول: التأجير العمومي			1
				تأجير الأعوان القارين			101.01
19 100 000,000	400 000,000	00 00	19 500 000,000	الأجر الأساسي والتدرج		1	
54 357 000,000	00 00	50 000,000	54 307 000,000	المنح الخصوصية القارة (الثابتة)		2	
14 752 000,000	00 00	350 000,000	14 402 000,000	المساهمات المحمولة على المشغل		14	
92 799 000,000	400 000,000	400 000,000	92 799 000,000	جملة الفصل 01.101			
				القسم الثاني: وسائل المصالح			2
				نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية			02.201
60 000,000	00 00	10 000,000	50 000,000	إقتناء أثاث للمصالح الإدارية		5	

				التعهد والصيانة		10
60 000,000	00 00	10 000,000	50 000,000	تعهد وصيانة المعدات والأثاث	3	
156 000,000	20 000,000	00 00	176 000,000	لـوازم المكاتب		13
46 470 185,315	20 000,000	20 000,000	46 470 185,315	جملة الفصل 02.201		
				مصاريف إستغلال وصيانة التجهيزات العمومية		02.202
				الإعتناء بالحدائق والنباتات وشراء معدات صغيرة		44
132 000,000	00 00	42 000,000	90 000,000	نفقات الإعتناء المباشرة	1	
658 000,000	42 000,000	00 00	700 000,000	الإعتناء عن طريق المناولة	2	
5 578 615,150	42 000,000	42 000,000	5 578 615,150	جملة الفصل 02.202		
				القسم الثالث: التدخّل العمومي		3
				تدخلات في الميدان الإجتماعي		03.302
54 000,000	00 00	24 000,000	30 000,000	الجرابة العمرية		20
244 000,000	24 000,000	00 00	268 000,000	تدخلات أخرى		99
7 113 000,000	24 000,000	24 000,000	7 113 000,000	جملة الفصل 03.302		
				تدخلات في ميادين الثقافة والشباب والطفولة		03.305
500 000,000	00 00	100 000,000	400 000,000	منح لفائدة اللجان والجمعيات والفرق الثقافية		7
155 000,000	95 000,000	00 00	250 000,000	تدخلات لفائدة الجمعيات الرياضية		12
0 000,000	5 000,000	00 00	5 000,000	تدخلات أخرى		99
1 085 000,000	100 000,000	100 000,000	1 085 000,000	جملة الفصل 03.305		
169 935 304,000	586 000,000	586 000,000	169 935 304,000	جملة نفقات العنوان الأول		

إثر الإنتهاء من ذلك، أكد السيد سليمان القلي، الكاتب العام المكلف بتسيير البلدية، أنّ عمليات تحويل الإعتمادات من فقرة إلى فقرة أخرى داخل نفس الفصل ومن فقرة فرعية إلى أخرى داخل نفس الفقرة يمكن إقرارها بواسطة قرار من رئيس الجماعة المحلية عملا بأحكام الفصل 179 من مجلة الجماعات المحلية. إلا أنه وقع عرض عملية التحويل على أنظار جلسة العمل الإداري بناء على مكتوب السيد وزير الداخلية عدد 171099 المؤرخ في 14 مارس 2023 حول متابعة تنفيذ مقتضيات المرسوم عدد 09 لسنة 2023 المؤرخ في 08 مارس 2023 المتعلق بحل المجالس البلدية .

كما دعا إلى إعادة النظر في مبلغ التخفيض المقترح على مستوى الإعتماد المتعلق بالتدخلات المخصصة لفائدة الجمعيات الرياضية والعمل على تقديم مقترح جديد.

من جهته، تساءل السيد سامي بن الهويشات مدير الشؤون القانونية والنزاعات والأرشيف عن تواتر عمليات التحويل واللجوء المتكرر إلى تعديل الميزانية بما يشير إلى وجود خلل على مستوى التقديرات في الميزانية .

وتفاعلا مع هذه المداخلات، إرتأى السيد مدير الشؤون المالية إلى أنّه ومن الأنسب التخلي مبدئيا عن مقترح التحويل داخل الفصل 03.305 على أن يتم لاحقا تقديم مقترح جديد في الغرض .

كما أوضح بأنّ الصبغة التقديرية للميزانية عند إعدادها تجعل اللجوء إلى عمليات التعديل من الفرضيات الواردة والضرورية احيانا في مرحلة التنفيذ خاصة بالنسبة لبعض النفقات التي لا يمكن توقعها أو ضبطها بدقة من البداية إلى جانب ظهور بعض المستجدات المرتبطة بطبيعة وخصوصية عمل بعض المصالح البلدية.

قرار اللجنة

بعد التّداول والنقاش، تمت الموافقة بإجماع الحاضرين على مشروع تعديل ميزانية البلدية لسنة 2023 المعروض بعد الإختصار على تحويل في حدود (486.000,000د) إثر التخلي على مقترح التحويل داخل الفصل 03.305 ليصبح مشروع التّعديل على النحو التالي :

بحساب الدينار

الإعتماد النهائي لسنة 2023	مبلغ التحويل		المرسم حاليا بميزانية 2023	بيان النفقات	ف ف	فقرة	فصل
	النقصان	الزيادة					
				العنوان الأوّل: نفقات العنوان الأوّل			
				الجزء الأوّل: نفقات التصرف			
				القسم الأوّل: التأجير العمومي			1
				تأجير الأعوان القارين			101.01
19 100 000,000	400 000,000	00 00	19 500 000,000	الأجر الأساسي والتدرج		1	
54 357 000,000	00 00	50 000,000	54 307 000,000	المنح الخصوصية القارة (الثابتة)		2	
14 752 000,000	00 00	350 000,000	14 402 000,000	المساهمات المحمولة على المشغل		14	
92 799 000,000	400 000,000	400 000,000	92 799 000,000	جملة الفصل 01.101			

				القسم الثاني: وسائل المصالح			2
				نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية			02.201
60 000,000	00 00	10 000,000	50 000,000	إقتناء أثاث للمصالح الإدارية		5	
				التعهد والصيانة		10	
60 000,000	00 00	10 000,000	50 000,000	تعهد وصيانة المعدات والأثاث		3	

156 000,000	20 000,000	00 00	176 000,000	لـوازـم المـكـاتـب	13
46 470 185,315	20 000,000	20 000,000	46 470 185,315	جملة الفصل 02.201	
				مصاريـف إستـغـلال وصـيـانـة التـجـهـيـزات العـمـومـيـة الإعـتـناء بالحدائق والنباتات وشراء معدات صغيرة نفقات الإعـتـناء المباشـرة	02.202
132 000,000	00 00	42 000,000	90 000,000		44
				الإعـتـناء عن طـريـق المـناوـلة	1
658 000,000	42 000,000	00 00	700 000,000		2
5 578 615,150	42 000,000	42 000,000	5 578 615,150	جملة الفصل 02.202	
				القسم الثالث: التدخّل العمومي	3
				تدخلات في الميدان الإجتماعي	03.302
54 000,000	00 00	24 000,000	30 000,000	الجـرايـة العـمـريـة	20
244 000,000	24 000,000	00 00	268 000,000	تدخلات أخرى	99
7 113 000,000	24 000,000	24 000,000	7 113 000,000	جملة الفصل 03.302	
169 935 304,000	486 000,000	486 000,000	169 935 304,000	جملة نفقات العنوان الأول	

الموضوع عدد 05 : التّداول والبتّ في مقترح حول تسمية ساحة بإسم "فلسطين" تضامنا مع الشعب الفلسطيني الشّقيق :

تولّى السيّد سليمان القلي، الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس، تقديم مقترحه المتعلق بالنقطة الخامسة من جدول أعمال الجلسة، حول التّداول والبتّ في مقترح حول تسمية ساحة بإسم "فلسطين" تضامنا مع الشعب الفلسطيني الشّقيق، وقدم مذكرة في الغرض هذا نصّها :

وبعد، تضامنا مع الشعب الفلسطيني الشّقيق، وتخليدا لمحنة المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي الغاشم بقطاع غزّة، ولذكرى شهدائه الأبرار الذين إستشهدوا خلال الهجمات والإعتداءات المتواصلة،

وإعتبارا لأنّ القضية الفلسطينية هي قضية عادلة ذات صبغة إنسانية يتوارثها الأجيال إلى حين إسترداد الشعب الفلسطيني لحقه كاملا،

المعروض على السّادة أعضاء اللّجنة الإداريّة الموافقة على تسمية ساحة بإسم " فلسطين "، تخليدا لذكرى شهداء غزّة الأبرار (أكتوبر 2023)، لما في ذلك من رمزيّة تعبّر عن تجرّد القضية الفلسطينية في وجدان الشعب التّونسي والشّعوب العربيّة .

إثر ذلك، أحال السيّد الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس، الكلمة للحضور للنقاش وإبداء الرّأي، فكانت تدخلاتهم كالتّالي :

*** السيد نصر الخليفي، مدير المرور والوقوف :**

- ذكر بأنه تمّ تغيير التسمية القديمة لـ "ساحة فلسطين" بـ "ساحة إفريقيّا" ثمّ "ساحة الشهيد محمّد البراهمي" التي أطلقت على حديقة جون دارك بنهج فلسطين .

- أشار إلى وجود "صفيحة" تحمل إسم "ساحة فلسطين" بمفترق نهج القرش الأكبر ونهج جون جوراس ونهج فلسطين وهي تسمية قديمة جدًا وموقعها غير بارز للعيان ولا يليق بتسمية لـ "ساحة فلسطين" نظرا لتهيئة السكّة الحديدية للمترو الخفيف آنذاك والتي أثرت على هذا الفضاء.

وفي هذا الإطار، إقترح ضرورة التفكير والعمل على تغييرها بمكان آخر أكثر بروز وأهميّة كالفضاء الموجود قبالة سفارة فلسطين وهو عبارة عن ساحة موجودة بشارع المرحوم القائد الباجي السبسي .

*** السيد سامي بن الهوشات، مدير الشؤون القانونية والنزاعات والأرشفيف :** أشار إلى الزاوية التي تربط بين شارع الحرية وشارع الطيب المهيري والقريب من "ساحة باستور"، إلا أنّ السيد مدير المرور والوقوف أكد على أنّه لا يمكن ومن غير اللائق وجود تسميتين لساحتين جنباً إلى جنب بهذا الحجم وهذه الرّمزيّة .

*** السيد شاكر بديوش، مهندس معماري عام ومدير المناطق الخضراء والمنتزهات بالنيابة:** إقترح المفترق الدائري بالمركز العمراني الشمالي خاصّة وأنّه قريب من سفارة دولة فلسطين، مع ضرورة تهيئته وغرسة نباتات زينة .

*** السيد سليمان القلي، الكاتب العام للبلدية والمكّلف بتسييرها :**

- إستحسن إقترح السيد شاكر بديوش، مدير المناطق الخضراء والمنتزهات بالنيابة، الأنف الذّكر وأوصى بتهيئة هذا المكان وتجميله بالتنسيق مع الإدارة العامة للطرق والمناطق الخضراء والمنتزهات وإدارة صيانة المباني البلدية، كما ساند وثنّى أعضاء اللّجنة وكافة الحضور هذا المقترح .

*** السيد نصر الخليفي، مدير المرور والوقوف :** ذكر بوجود "نهج فلسطين" بالدائرة البلدية بباب البحر واقترح إعادة تسميته بـ "شارع فلسطين" خاصّة وأنّ له مقومات الشارع .

قرار اللجنة

بعد التداول والنقاش، قرّر أعضاء اللجنة بالإجماع ما يلي :

1/- إختيار المفترق الدائري بالمركز العمراني الشمالي لقربه من مقرّ سفارة دولة فلسطين لتطلق عليه التسمية التالية :

" ساحة فلسطين "
" تخليدا لذكرى شهداء غزّة "
" أكتوبر 2023 "

2/- إعادة تسمية " نهج فلسطين " بـ " شارع فلسطين " بالدائرة البلدية بباب البحر .

وفي خاتمة الجلسة، توجّه السيد الكاتب العام، المكلف بتسيير بلدية تونس، بعبارات الشكر والتقدير للسيدات والسادة أعضاء اللجنة الإدارية والإطارات البلدية على المجهودات المبذولة، داعيا إلى مزيد البذل والعطاء للتهوض بالعمل البلدي وتحسين ظروف عيش متساكني مدينة تونس .

ورفعت الجلسة على الساعة الواحدة ظهرا .

رئيس الجلسة
الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس
سليمان القلي

مقرّرة الجلسة
كاتب تصرّف
مهرية مسعودي